

أثر الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق

المدرس الدكتور

ياسين طه ياسين

جامعة البصرة - كلية الآداب

لمحة تاريخية عن الأزمة وأثارها العامة على العراق :

تتحكم التطورات الاقتصادية لأي مجتمع بالحياة الاجتماعية لذلك المجتمع ، إذ تنعكس نتائج تلك التطورات الايجابية منها أو السلبية في تلك الحياة بمظاهر اجتماعية تأخذ طابعا ايجابيا حينما ينتعش اقتصاد ذلك المجتمع ، وسلبيا حينما يسود اقتصاده حالة الكساد . كانت الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٣ واحدة من أهم تلك التطورات التي حلت بالعالم ، والتي اختلفت بميزاتها عن الأزمات الاقتصادية التي سبقتها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . بدرجتها وشموليتها للعالم على حد سواء . إذ انخفض الإنتاج العالمي خلا لها إلى الثلث تقريبا ، كما صاحبته حالات الإفلاس في الشركات والمصارف والمعامل وكساد كبير في الميدان التجاري . كما اقترن معها ظهور حالات البطالة بأرقام عالية بلغ تعدادها في وسط الطبقة العاملة في فترة تفاقم الأزمة عام ١٩٣٢ بحدود ٢٦,٥ مليون عاطل في ٣٢ دولة . إضافة إلى البطالة المقنعة التي بلغت بحدود ١٠ مليون عامل ، علاوة على إجراءات تخفيض الأجور التي وصلت في بعض الدول الرأسمالية إلى ٤٤ % (١) إلا إنها كانت اشد تأثيرا على البلدان النامية على ما حل بالبلدان الرأسمالية نفسها . فبسبب حالة الارتباط الاقتصادي والسياسي المباشر أو غير المباشر للأولى بالثانية أن ظهرت آثار الأزمة على الأولى بشكل سريع وعميق في مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك ، بأضعاف درجة ما حل بالبلدان الرأسمالية نفسها .

كان العراق واحد من تلك البلدان التي عانت من تلك الأزمة ، فبحكم ارتباطه الطويل مع بريطانيا في الجانب الاقتصادي ، الذي أتضح من خلال الارتفاع التدريجي في معدل نسب التجارة المتبادلة بينهما في القرن العشرين عنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأرقام مضاعفة . بلغت أكثر من ٢٠ مرة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، (٢) وإضعاف ذلك الرقم ما بعدها . إذ كانت ثلث تجارة العراق الخارجية من مجمل تجارته مع العالم من بريطانيا وحدها فقط . (٣)

في الوقت نفسه خلق هذا الارتباط الاقتصادي الطويل أثرا في مختلف جوانب الحياة الأخرى في البلاد ، وكان احد تلك الجوانب إنها أثرت في تغيير بناء المجتمع العراقي تدريجيا ، إذ ظهرت شرائح اجتماعية جديدة من جهة ، وتوسعت أخرى من جهة أخرى . فقد برزت طبقة تمثلت بأصحاب المشاريع الصناعية وكبار التجار والملاكين الذين استغلوا موارد البلاد الطبيعية والبشرية وكان دخلهم يزيد كثيرا عن حاجياتهم الضرورية والكمالية . (٤) وكان إلى جانبهم طبقة وسطى تمثلت بأصحاب الحرف والمهن والدكاكين وصغار التجار والموظفين والمتعلمين والمتقنين ، إذ أصبح بحكم موقعهم الاقتصادي تمثل العمود الفقري للهيكل الاقتصادي في البلاد . (٥)

من جانب آخر رافق ذلك التطور زيادة في أعداد المجتمع المدني والريفي على حساب المجتمع البدوي ، (٦) وبخاصة بالنسبة للمجتمع الريفي الذي شكلت الزيادة فيه نسبة عالية بلغت ٨٠% من مجموع السكان وغلب عليه الطابع الزراعي . (٧)

تأتي أهمية الدراسة التاريخية في بعض الجوانب المهمة في الحياة الاجتماعية للعراق . كون أن التوجه الغالب للدراسات التاريخية اقتصر على دراسة الدور السياسي لحكومة أو أفراد المجتمع الذين يمثلون النخبة وبشكل مستقل ، دون أن تولي هذه الدراسة اهتماما بدور الشرائح الاجتماعية في خلق تلك النخبة . بالرغم من أن هذه الشرائح تعد الركيزة التي تستفيد عليها تلك النخبة في تحقيق كل مصالحها السياسية منها أو الاقتصادية ، وان وجدت تلك الدراسة فهي تشكل عند المقارنة مع الدراسات السياسية والاقتصادية لبلد ما أن تجري بمعزل عن أوضاعه الاجتماعية ، إذ ما يوفر نظام الحكم في ذلك البلد للمواطنين من حقوق ، وكيف تمارس تلك الحقوق ؟ ولمصلحة من ؟ مسألة ترتبط معرفة الوجود الحقيقي لذلك المجتمع وفي حقيقة العلاقات القائمة بين قواه

الاجتماعية . وبهذا يجب أن تكون دراسة الحياة الاجتماعية موضوع متشابك تتداخل مفرداتها مع السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها .

يحاول البحث دراسة اثر الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ — ١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق بما خلفته من مظاهر اجتماعية سلبية وإبراز العلاقة الطردية بين تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد وبين تضاعف أرقام تلك المظاهر ، وتوضيح دور الانتداب البريطاني وإجراءات الدولة وأثرهما في توسيع هذه المظاهر وشمولها لمساحة واسعة من المجتمع ، مع بيان الأثر الكبير للأزمة في إضعاف دور بعض الشرائح الاجتماعية ونمو الجديد منها في البلاد .

البيانات :

ما أن بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية تعصف بالاقتصاد العالمي ، إلا وقد ظهرت آثارها السلبية في الاقتصاد العراقي في وقت مبكر أيضا ، كحالة من التدهور في أسعار المنتجات الزراعية في أسواقها المحلية والعالمية (٨) والى شل حركة تجارته الخارجية (٩) ونتج عنها حالة الفوضى الاقتصادية المتمثلة في حالة الضائقة المالية والإفلاس لدى الشريحة الاقتصادية بأرقام أضعاف ما كان في السنوات التي سبقت الأزمة . (١٠) إذ لاتكاد صحف العاصمة تخلو من نشر تلك الحالات يوميا ، إلى درجة أن غرفة تجارة بغداد قدمت طلبا إلى وزارات العدلية والمالية والداخلية ، بإصدار أوامرها إلى مديرية جوازات السفر ، يقتضي بمنع التجار من مغادرة البلاد قبل تسديد ما بذمتهم من ديون . (١١) إذ ولدت حالة الضائقة المالية إلى انتشار ظاهرة التعامل بالغش في البضائع المختلفة كالدهن الزائف والشاي المغشوش التي أخذت تغزو السوق بشكل استدعى أثارته أمام المحاكم وإدارة الصحة التي كانت تضع في كل يوم يدها على تلك البضائع . (١٢) من جانب آخر ولدت حالة المعاناة للملاكين الاستياء الكبير في نفوسهم أن أدت بهم إلى إهمال الزراعة . (١٣) ولهذا فلا عجب أن أطلق فلاحوا الجنوب على سنوات الأزمة اسم سنوات اللوعة . (١٤)

من جانب آخر انتشرت الرشوة وبلغت حدا غير طبيعيا في دوائر الدولة ، إذ أصبحت بسبب الضائقة المالية شيئا ضروريا بالنسبة لهم . وبلغ استفحالها أن بيعت حتى

المناصب الإدارية من أجل الحصول على المال (١٥) إلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة الاختلاس أيضا ، إلى درجة أنها ظهرت بدوائر الأوقاف إذ ضبط مدير واردات الأوقاف باختلاسه مبلغ ٥ آلاف ربيه (١٦) وبهذا فإن ألقاء نظرة على الصحف المحلية الصادرة تكفي لإعطاء صورة واضحة عن مدى انتشار ظاهرتي الرشوة والاختلاس وتقديم مرتكبيها أمام المحاكم وقيام الدولة بتشكيل عشرات اللجان الانضباطية بشكل يستلقت النظر ، لدرجة أن شكلت واحدة منها في مجلس الوزراء والأخرى في وزارة الدفاع (١٧)

في الوقت نفسه دفعت هذه الحالة ، إلى انتشار جرائم السرقة وتفنن اللصوص في حوادثها ، ولم ينجو من أيديهم حتى الأماكن المقدسة ، ففي ليلة ٢٠ نيسان ١٩٣٠ سطا اللصوص على مرقد الأمام الشيخ المعروف في جنوب الكرخ سرقوا كل ماوصلت إليه أيديهم من ستائر وبسط (١٨) واتسعت حوادث السرقة ، إذ شكلت عصابات خاصة بهذا الغرض انتشرت في أماكن عديدة من البلاد وبخاصة في البصرة (١٩) عزز نشاطها ماكانت تحصل عليه من الأسلحة المهربة التي غالبا ماكانت تقع بيد الدولة وتعطي لنا أرقام المصادر منها صورة عن ذلك ففي عام ١٩٣٠ بلغ عدد الأسلحة المصادرة بحدود ١٤١٨ مع الأعتدة (٢٠)

إلى جانب ذلك شجعت تلك الظروف إلى انتشار الفساد الأخلاقي بشكل غير طبيعي، خاصة في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل . إذ عجزت الدولة الحد من انتشار ظاهرة الفحش السري لدرجة أنها اضطرت في عام ١٩٣٠ إلى إصدار قانونا خاصا بالبغاء ، أجاز ممارسته علنا وخصصت دورا رسمية (المنزول) لهذا الغرض وبلغ عدد التي أجاز منها في السنة نفسها ١٥٥ دارا دخلتها ٥٣٧ مومس وأخضعتهن الدولة للمراقبة المستمرة من قبل الشرطة والصحة بما يكفل صيانة الأمن والصحة العامة (٢١) إلا إن ذلك لم يعالج إلا جزءا محدودا من تلك المشكلة ، بل فتح باب المشكلات على مصراعيه فقد انتشرت حالات تعرض المومسات إلى القتل من قبل ذويهم غسلا للعار ، الأمر الذي دفع عدد كبير منهن العودة إلى ممارسة البغاء السري وسجلت الإحصائيات الرسمية حالات ذلك بـ ٩٨٢ جريمة أخلاقية (٢٢) علاوة على ذلك فإن سوء سلوك اغلبهن كان عاملا آخر في وقوع جرائم مختلفة بينهن بلغت ٨٩٤ جريمة (٢٣)

كما أدى هذا الانفتاح إلى ازدياد عدد المصابين بالأمراض الزهرية كالسفلس والسيلان التي ارتفعت أرقامها أضعاف ماكان قبل سنوات الأزمة .(٢٤)

في الوقت نفسه فإن الأسباب التي كانت تدفع المومسات إلى ممارسة البغاء هي الأسباب نفسها التي كانت تؤدي إلى حدوث حالات هتك العرض ، وبخاصة المشكلات العاطفية وغلاء المهور التي ارتفعت ارتفاعا فاحشا في سنوات الأزمة ، ولهذا ارتفعت إحصائيات جرائم هتك العرض من ١٩٤ جريمة في عام ١٩٢٩ إلى ٢٣٦ جريمة في عام ١٩٣٠ واغلبها كان يقع بين العشائر .(٢٥) علاوة على ذلك فقد شجع انتشار شرب المسكرات ومحلات الرقص والغناء التي كانت ترتادها راقصات أجنبيات إلى انتشار الفحش وبخاصة أن اغلبهم كان يتميز بسوء سلوكهم ومخالفتهم الأنظمة المرعية .(٢٦) لهذا فإن انتشار الفساد الخلقي كان سببا في جعل حالات العثور على اللقيط مألوفة بالمجتمع ، إذ بلغ ما عثرت عليه الجهات الرسمية في عام ١٩٣٠ بحدود ٢٦ لقيطا .(٢٧) وهولا يشكل الرقم الواقعي قياسا لحالة الفساد التي وصلت إليها البلاد .

من جانب آخر شجعت ظروف الدولة الصعبة إلى فقدان الأمن بانتشار العصابات والأشقياء في المدن المهمة ، إذ نفشت بسبب ذلك جرائم القتل والموت المشتب به والخطف بشكل ملحوظ . بلغت إحصائياتها في عام ١٩٣٠ بحدود ٩٠٥ جريمة قتل و١٠٧ جريمة خطف .(٢٨) وكان سببا في ارتفاع الأصوات المطالبة في قطع سبيل المجرمين وإرسال البعثات البوليسية المتخصصة في مختلف الجرائم (٢٩) وزيادة أعداد الخفراء الليليين والدوريات الاعتيادية في داخل وخارج المدن علاوة على زيادة قوة الشرطة .(٣٠)

إن التأثير المبكر للأزمة على المجتمع عكس بنتائج سلبية بظهور تناقضات وإفرازات عديدة كانت تتضاعف يوما بعد يوم ، إذ انتشرت ظاهرة ألتحار والمفقودين والمشردين .(٣١) كما ارتفعت نسب حالات الأذانه في المحاكم من ٥٦ % في عام ١٩٢٩ إلى ٦١ % في عام ١٩٣٠ .(٣٢) ونفذ حكم الإعدام بـ ١٤ شخصا في عام ١٩٣٠ .(٣٣) كما عجت السجون بالسجناء والموقوفين وارتفعت أعدادهم من ١٤٥٨٤ سجين في عام ١٩٢٧ كأعلى حد قبل الأزمة إلى ١٧٥٧٢ سجين في عام ١٩٢٩ والى ٢٠٠٢٢ سجين في عام ١٩٣٠ .(٣٤)

في الوقت نفسه امتد تأثير الأزمة على جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى وشمل التعليم والصحة والمعتقد أيضا وبخاصة انه قد هيأت العوامل الجانبية المباشرة وغير المباشرة فرصة في مضاعفة سلبياتها . فالعقلية التي كان يتميز بها المجتمع العراقي لم تكن في حينها وبنسبه عالية مهياة في تقبل الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها لعدم وجود حيزا واضحا لذلك في تفكيرها وبخاصة بين وسط المجتمع العشائري الذي شكلت نسبته بحدود ٧٥% من مجموع السكان في عام ١٩٣٠ . (٣٥) إذ كان جل اهتمام ذلك الوسط منحصرًا على الناحية الاقتصادية التي كانت تأخذ بحكم مستواه وتفكيره الأولوية على النواحي الأخرى ، ولهذا لم يبرممه أي اهتمام واضح تجاه النواحي الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية الأخرى حتى من بين أبناء العشائر الذين شغلوا المناصب الحساسة في الدولة ، كأعضاء في مجلس النواب أوفي غير ذلك واتضح ذلك الإهمال بشكل خاص في منطقة عشائر الفرات الأوسط ، إذ لم يكن هنالك أي اهتمام منها نحو المؤسسات التعليمية . (٣٦) حتى التي كان لها دور مهم في تطوير مستواه الاقتصادي فعلى الرغم من قيام الدولة في فتح كلية الزراعة ومنذ عام ١٩٢٦ بهدف تطوير أبناء العشائر في تعلم أساليب الزراعة الحديثة نجد أن اغلب أبنائهم لم يعيروا لها أهمية رغم الخدمات المجانية التي كانت تقدمها الكلية للطلبة . (٣٧) وهذا الوضع كان واحد من الصور البارزة التي أكدت حالة التخلف الثقافي عموما والتي ضاعفتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها البلاد خلال الأزمة .

من جانب آخر فإن إجراءات الدولة التي وضعتها في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور كان عاملا إضافيا في تأكيد حالة ذلك التخلف . إذ أن البرنامج الذي وضعته وزارة نوري السعيد (آذار ١٩٣٠ — تشرين الأول ١٩٣١) بغلق عدد من المؤسسات التعليمية العالية كجامعة آل البيت ودار المعلمين ودار المعلمين الأولية وكليتي الزراعة والهندسة ، (٣٨) وقللت من أعداد طلبة البعثات الخارجية (٣٩) . وكان ذلك عاملا فتح أمام الجهات الأجنبية تكثيف نشاطها في هذا الميدان بهدف تحقيق أهدافها السياسية والدينية والاجتماعية وغيرها . إذ نال التعليم الأجنبي في البلاد الدعم الكبير من قبل الجمعيات والجاليات الأجنبية المختلفة . وأسست المدارس الخاصة ومنها الجمعية العراقية الأمريكية في عام ١٩٣٠ على اثر زيارة أدموند الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية لدراسة

مستوى التعليم في المدارس الكاثوليكية في البلاد كما نشطت الإرساليات الأثرية الأمريكية في الموصل وكركوك والجمعيات الأمريكية أيضا في تأسيس مدارس عديدة في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل وبلغ عدد التي فتحت خلال سنوات الأزمة بحدود ٢١ مدرسة وهو عدد مقارب للمدارس الأجنبية التي فتحت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢١ إلى ١٩٢٨ وبلغ ٢٢ مدرسة (٤٠) ولاقته هذه المدارس إلى جانب الدعم المادي الأجنبي ، دعم ومساندة الحكومة العراقية وبخاصة بالنسبة لمدارس الأليانس والأثوريين والأرمن التي أخذت تتفق عليها الدولة بسخاء وبخاصة بعد التعديل الذي اجري على ميزانية التعليم في عام ١٩٣٠ (٤١) في حين نجد أن النفقات التي كانت تحصل عليها المدارس الإسلامية من الحكومة العراقية كانت ضئيلة جدا (٤٢)

الانتداب والدولة والمظاهر :

بحلول العام الثاني للأزمة الاقتصادية العالمية كانت قد تعمقت آثارها بالاقتصاد البريطاني . ولهذا اندفعت الأخيرة بخطوات اقتصادية لمعالجة أزمتها . إذ ألغت الغطاء الذهبي للباون وأوجدت الكتلة الأسترلينية ونتج عن ذلك اندفاع الذهب من الدول التابعة لها أو المرتبطة بها بشكل غير طبيعي في عام ١٩٣١ والذي عزز في النهاية من وضع اقتصادها المتدهور (٤٣) كما زاد ذلك من ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصادها ، إذ ضاعفت من احتكارها لتجارة التمر العراقية ، كما احتفظت بمرتبة الأولوية في حجم تجارة الصادرات والواردات العراقية والتي بلغت ٨٠% من بين الشركات التجارية المتعاقدة مع العراق . (٤٤) كما رفعت من معدل الضرائب التي كانت تستخدمها لنفقات جيشها وانتدابها على العراق بدلا من استخدامها لمعالجة العجز المتراكم الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة مبررة ذلك إلى محدودية الأموال المتوفرة في معالجة المشكلات التي تعاني منها الحكومة العراقية في حين أن الضرائب التي حققتها بريطانيا كانت أكثر عبئا عن التي في العهد العثماني للدقة في جبايتها في الأولى . (٤٥) لذلك كان ابرز ماحقته بريطانيا جراء إجراءاتها الاقتصادية مع العراق أن أصبحت المجهز الرئيس للسوق العراقية بما يعادل ثلث قيمة تجارة الواردات . (٤٦) من جانب آخر كانت سببا في جعل الخزينة العراقية في عجز مستمر بلغ معدل للسنتين الأوليتين للأزمة بما يقارب ٥,٣ مليون روبية . (٤٧) الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إصدار مجموعة من

القرارات والتشريعات بهدف معالجة تلك الأزمة . فقد ألغت في تشرين الثاني ١٩٣٠ وزارتي الري والزراعة ومنحت وزير الري الأشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزيرها . كما ارتفعت الأصوات مطالبة بإلغاء وزارة المعارف ووزارة الأشغال وربط دوائرها بالوزارات الأخرى . (٤٨)

من جانب آخر أقرت لوائح قانونية بخصوص تخفيض رواتب الموظفين والمتقاعدين . (٤٩) بل وأصدرت قرارات في إلغاء خدمات عدد كبير من الموظفين والعمال . (٥٠) إلا أن هذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق على الموظفين والعاملين البريطانيين أو الشركات الأجنبية الأخرى إذ بقيت على حالها بل تمتعت بامتيازات كبيرة . فعلى الرغم من أعداد الموظفين البريطانيين كانت زائدة على الملاك ولم يكن لوجودهم أي مبرر ، لم تتجرأ الحكومة العراقية التدخل أو الاستغناء ولو بعدد قليل منهم أو القيام بأي إجراء يمس تقليل رواتبهم التي كانت تفوق ما كان يأخذها نظيره العراقي عدة مرات . (٥١) علاوة على حالات بذخهم وتبذيرهم المتجاوزة لحدودها . (٥٢) وعدم شعورهم بالمسؤولية الاقتصادية وتلاعبهم في مقدرات البلاد الاقتصادية خلال الأزمة والتي بلغت حدا لم تتحمله حتى بعض الأوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة لبريطانيا . (٥٣)

في الوقت نفسه على الرغم من أن الذي حققته الحكومة العراقية في إصدارها لتلك القرارات والتشريعات كان عاملا في رفع إيراداتها المالية بأرقام مضاعفة ، وبخاصة بالنسبة للضرائب الكمركية ورسوم الإنتاج . (٥٤) إلا أن ذلك كان من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي انعكست آثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية إذ عمقت من أزمة الشريحة الاقتصادية ، بمضاعفة حالات الإفلاس لدى التجار ، كما اضطر اغلب الملاكين إلى بيع أملاكهم أبخس الأثمان لتسديد ديونهم . وقد نشط على أثرها المرابون الجشعون مستغلين حالة الترددي الاقتصادي فنزلوا ميدان التجارة واسترهنوا الملاك الزراع وعقاراتهم التي وصلت في بعض الأحيان إلى ٣٠% كما راجت تجارة العرصات بشكل غير طبيعي حتى أن بعض التجار الموسرين ألفوا في سنوات الأزمة شركات خاصة في هذا الشأن ، (٥٥) الأمر الذي كان سببا في عزوف اغلب الملاكين عن مهنة الزراعة وتحولهم إلى الاستثمار العقاري في بغداد بعد أن وجدوا في هذا الميدان المغربي شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة . (٥٦)

إلا أن نتائج الإجراءات البريطانية والحكومة العراقية التي عمقت فيها الأزمة الاقتصادية كانت نتائجها السلبية أعمق على الحياة الاجتماعية . إذ ضاعفت من تعاطي الرشوة والاختلاس فلم تتمكن الدولة من السيطرة عليهما (٥٧) من جانب آخر ارتفعت جرائم السرقة بأرقام غير طبيعية وصلت إحصائياتها المعلنة إلى ٣٠٠٧ جريمة وهذا الرقم فاق مواقع من السنة الأولى من الأزمة (٥٨) والتي كان أغلبها في القسم الجنوبي من البلاد ، إذ نشطت فيها سرقة الآثار إلى جانب السرقات الأخرى ، فقد استغل بعض التجار وبخاصة في بغداد حركة التنقيب عن الآثار التي نشطت في منطقة كيش الأثرية وشكلت عصابات في هذا الميدان وغالبا ماكانت تقع مصادمات عديدة بينها وبين شرطة المنفك (٥٩)

إلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة اللعب بالقمار انتشارا واسعا إذ ارتفعت الأصوات على صفحات الجرائد تطالب الجهات الرسمية الحد من تلك المظاهر (٦٠) من جانب آخر لم تتمكن الدولة من السيطرة على ظاهرة البغاء السري التي انتشرت بشكل ملحوظ في المدن المهمة (٦١) واستمر حالة العثور على اللقيط (٦٢) وتضاعفت جرائم هتك العرض التي ارتفعت أرقامها من ٢٣٦ جريمة في عام ١٩٣٠ إلى ٢٥١ جريمة في عام ١٩٣١ (٦٣)

في الوقت نفسه شجعت ظاهرة الفساد الاجتماعي إلى انتشار تعاطي مخدرات الأفيون وبخاصة وان نشاط تهريبها كان عاملا آخر في انتشارها ، فعلى الرغم من أن الدولة سمحت في تجارتها رسميا إلا أن بعض تجارها التجنوا إلى تجارة التهريب تهربا من الرسوم الكمر كية ، ورغم ذلك فإن ماتمكنت منه الدولة في مصادرة هذه المواد من خلال تجارة التهريب كانت مقاربة في حجمها للتي بلغ في انتشارها في التجارة الشرعية، إذ كانت جرائم تهريبها في ارتفاع مستمر بلغت في عام ١٩٣٠ بحدود ٧٢ جريمة ارتفعت في عام ١٩٣١ إلى ٩٢ جريمة (٦٤)

إضافة إلى ذلك فقدت الدولة سيطرتها على الأمن ، إذ كان انتشار العصابات والأشقياء في تزايد مستمر والتي فاق أعدادها عما كان في السنة الأولى من الأزمة والى ارتفاع جرائم القتل والموت المشتب به والخطف بأرقام زادت عن السنة التي سبقتها فقد وصل أرقام بعض هذه الجرائم إلى الضعف وبخاصة في حوادث الموت المشتب به إذ ارتفعت من ٤٢ جريمة في عام ١٩٣٠ إلى ٩٧ جريمة في عام ١٩٣١ (٦٥) إلى جانب

الارتفاع النسبي في جرائم القتل والخطف التي لم تعد أرقامها اقل درجة إذ بلغ ارتفاع الجريمة الأولى من ٨٦٣ في عام ١٩٣٠ إلى ٩٦٦ في عام ١٩٣١ وبلغت الثانية ١٠٧ جريمة في عام ١٩٣٠ إلى ١٠٦ في عام ١٩٣١ وكانت اغلب حوادث الأخيرة تقع بين العشائر (٦٦) لذا فقد انعكست تلك الجرائم بتصاعد حالات التصادم ما بين الشرطة والعصابات والأشقياء والى فقدان حالة الأمن بشكل ملحوظ في المناطق الحدودية من البلاد (٦٧) .

لقد خلفت حالة التصاعد في المظاهر السلبية الاجتماعية إلى تعمق التناقضات والإفرازات الاجتماعية بشكل كبير إذ انتشرت حالات الانتحار والمتشردين بعد التوقف الواضح في دولاب العمل الذي استحوذ على أثره الضيق الشديد في العيش فقد بلغ مواقع من الحالة الأولى ٢٢ حالة والثانية ٩١ حالة سيقوا إلى المحاكم بالنسبة للأخيرة وابتعد أغلبهم خارج العراق (٦٨) من جانب آخر ارتفعت حالات الإدانة في المحاكم وبلغ أعداد الذين دخلوا السجن في ذلك العام ٢٠٦٠٨ سجينا (٦٩) كما ارتفعت حالات الحكم بالإعدام وبلغت ٢٧ حالة في عام ١٩٣١ وهذا الرقم يعادل مرة ونصف لحالات الإعدام التي سبقتها (٧٠) .

من جانب آخر انتشرت ظاهرة التسكع في الشوارع والمقاهي بصورة لم يسبق لها مثيل وبخاصة بين الشباب وعلقت جريدة العالم العربي على ذلك بقولها (مئات من المتعلمين قد طرحوا كتبهم وأقلامهم ودفاترهم وغصوا بالشوارع والمقاهي والملاهي يملئون الفضاء صباحا قائلين لماذا تعبنا وتعلمنا وتهذبنا وليس لنا مخرج ولاشغل يطعمنا خبزا) (٧١) .

في الوقت نفسه برزت حالة التناقضات الشديدة ففي الوقت الذي خيم الفساد الخفي على البلاد بشكل ملحوظ قابلتها حالة التناقص الكبير في عدد الحجاج الذي انخفض من ٧٥٢ حاجا في سنة ١٩٣٠ إلى ١٧٧ حاجا في ١٩٣١ واختفى في بعض المدن المهمة وبخاصة البصرة (٧٢) .

التفاقم والانحلال

في عام ١٩٣٢ بلغ الترددي الأقتصادي الذي عانت منه البلاد ذروته . إذ انخفضت أسعار المنتجات الزراعية انخفاضاً كبيراً وصل بعضها إلى النصف قياساً للسنة الأولى من الأزمة (٧٣) ولم تسعفها قوانين الدولة الخاصة بتخفيض الرسوم الكمر كية .

إذ بقي التمر مكدسا في ميناء البصرة (٧٤) من جانب آخر انخفضت إيرادات الدولة التي ضاعفتها عوامل عديدة منها:—

أولا — القوانين الجديدة التي أصدرتها الدولة في عام ١٩٣٢ الخاصة بحيازة الأرض الزراعية (٧٥) والتي كان من أبرز نتائجها انتقال ملكية الأراضي الزراعية إلى شيوخ العشائر وكبار التجار على هيئة ملكيات فردية كبيرة بلغت آلاف الدونمات ، تكون على أثرها طبقة جديدة من الإقطاعيين المتغيبين عن الأرض لانشغالهم بمناصب عضويان مجلسي النواب والأعيان والذين سنوا من خلالها قوانين مجحفة وفق ماتمليه مصلحتهم واستندوا في ترسيخ أقدامهم إلى دعامة بريطانيا والمالين لها . (٧٦) وكانت نتائج ذلك وخيمة على الفلاحين الذين تفاقم وضعهم الاقتصادي جراء الديون المتركمة والتي تضاعفت لاستمرار الدولة بإصدارها سلسلة من القوانين الجديدة لصالح الإقطاعيين التي جردتهم في النهاية من الأرض والحقوق وأفقرتهم ، الأمر الذي دفع آلاف منهم لانتقال إلى المدينة بحثا عن العمل . (٧٧)

ثانيا — استغلال اليهود الذين شكلوا شريحة مهمة في المجتمع العراقي (٧٨) لحالة الجمود السائد في الأوساط التجارية والكساد والأنخفاض الكبير في الأسعار ومعانات التجار والملاكين بتورطهم بالقروض المتركمة وبخاصة وان اغلب البنوك الأهلية وبيوت الحسم كانت بأيديهم . (٧٩) علاوة على ذلك فقد سيطروا على السوق السوداء بشكل غير طبيعي ، وبخاصة بعد أن أصدرت الدولة قانونا خاصا بهم . (٨٠) أعطاهم تقلا واضحا في المجتمع العراقي .

ثالثا — الزيادة الكبيرة في إعداد العاطلين جراء القوانين التي أصدرتها الدولة في عام ١٩٣١ الخاصة بتحديد أعداد الموظفين والعمال . إذ بلغ مجموع العاطلين عن العمل بحدود ٢٥٠ ألف عامل باستثناء بغداد . (٨١) علاوة على الدور الذي لعبته المؤسسات الأجنبية في حالات الطرد للعمال العراقيين ، إذ بلغ عدد العمال الذين طردتهم تلك المؤسسات في عام ١٩٣٢ في جمعية عمال الميكانيك وحدها بحدود ٥ آلاف شخص وارتفع هذا الرقم في اقل من شهر إلى ٦ آلاف ثم إلى ١٠ آلاف قبل نهاية السنة وبالحالة نفسها بالمؤسسات الواقعة في المدن الأخرى الذي كان يقدر بأربعة أضعاف ذلك الرقم . (٨٢)

لقد هيات هذه العوامل إلى جانب العوامل السابقة ظروفًا سهلة لمضاعفة المظاهر الاجتماعية السلبية بحالة فاقت عنها في السنتين السابقتين من الأزمة الاقتصادية في البلاد . سواء في تضاعف أرقام المختلفة أم في فتح ثغرات كبيرة للتدخل الأجنبي في بعض الجوانب الاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر، علاوة على ذلك فقد ضاعفت إلى وضوح التناقضات والإفرازات في المجتمع وبلوغها إلى درجة مؤلمة . فقد تجاوزت حالات الجرائم المختلفة حدودها المعقولة قياسًا للفترة التي سبقت الأزمة بل وحتى السنوات الأولى من الأزمة أيضا سواء في حالات السرقة والقتل وأشباههما أوفي حالات الانحلال الخلقي . إذ بلغت إحصائيات الجريمة الأولى بحدود ٣٥٦٠ جريمة ، إذ انتشر التسليب بالطرق العامة وسجلت حوادثها ١٥٠ جريمة في عام ١٩٣٢ . (٨٣) شجعها انتشار العصابات في أنحاء البلاد ، وبخاصة في منطقة الأهوار في جنوب البلاد . (٨٤) فقد اقلق الدولة الحالات المتكررة للتصادم المسلح بين الشرطة والعصابات التي غالبا كانت تسفر عن خسائر جسيمة بالأرواح وبخاصة مع عصابات المنطقة الشمالية التي نشطت بشكل ملحوظ لدوافع متعددة سياسية واقتصادية كحركة الشيخ قيوم السورجي وعصابات الشيخ احمد البرزاني واضطرت الدولة بسبب خطورة هذه العصابات إلى استخدام الجيش والشرطة في مطاردتهم . (٨٥)

من جانب آخر فقد التجأت الدولة إلى تشديدها وتضييق الخناق على المجرمين عن طريق إرسالها للبعثات البوليسية المتخصصة في كشف الجرائم (٨٦) جعل اغلب المجرمين يلتجئون إلى الأقطار المجاورة هربا من وجه العدالة ولهذا السبب دخلت الدولة في معاهدات مع الأقطار العربية والأجنبية المجاورة حول تسليم المجرمين وبخاصة مع السعودية وتركيا ومصر . (٨٧) وشمل ذلك فيما يتعلق بالأجانب داخل البلاد والذين ارتفع معدل الجرائم التي اقترفوها إلى أضعاف مضاعفة واستخدمت الدولة معها حالات النفي وبلغت في عام ١٩٣٠ بحدود ١١ حالة تضاعفت في عام ١٩٣٢ إلى ١٣٧٠ حالة . (٨٨)

ولكن رغم إجراءات الدولة التي اتخذتها ضد العصابات والمجرمين إلا إنها بقيت تشكل عاملا واضحا في فقدان الأمن وكان لها الدور في رفع معدل الجريمة . إذ وصلت إحصائيات جرائم القتل بحدود ٩٧٨ جريمة وكان أغلبها تقع بين العشائر وبلغت

إحصائياتها ٦٦٧ جريمة من مجموع تلك الجرائم وبالحالة نفسها بالنسبة لحالات الموت المشتبه به وبلغت ٧٥ قضية وللخطف بلغت ١١٠ حادثه والمفقودين ١٤ حالة (٨٩)٠ من جانب آخر فقد استفحلت الجرائم الأخلاقية وتفتت ظاهرة البغاء لوضوح أسبابها المتمثلة بضيق العيش وكساد الأعمال ، إذ زاد انخراط المومسات في المباغي العلنية وبخاصة في بغداد إلى درجة أن احد المومسات وجدت بعد حصولها على موافقة أمانة العاصمة في دخولها المبغى العام في بغداد كمومس ، أن تعذرت الأمانة من إدخالها في مباغي العاصمة بسبب ازدحام المحلات المذكورة بالمومسات وقررت إرسالها إلى دور البغاء في البصرة (٩٠)٠ في الوقت نفسه فقد نفشى البغاء السري وتجاوز حدوده المعقولة رغم ماوصلت إليه المباغي العامة من حالة الازدحام بالمومسات (٩٠) إذ غالبا ماكانت الشرطة ودوائر البلديات تجري التحقيقات مع الفتيات المشتبه بهن في ممارسة ذلك الفحش (٩١)٠ وبلغ إحصائيات تلك الجريمة ٥٥٢٧٨ جريمة وفاقت عما كان عليه في السنتين الأوليتين من الأزمنة عن معدل الجرائم الأخلاقية والأخرى وبخاصة السرقة والقتل والجرائم المخلة بأمن الدولة (٩٢)٠

لقد فتحت حالة الترددي الاجتماعي ثغرة إلى الجهات الأجنبية في زيادة تدخلها في الجوانب الاجتماعية إلى جانب الجوانب السياسية والاقتصادية بشكل واضح عما كان عليه في بداية الأزمة (٩٠) إذ نشطت البعثات التبشيرية الأمريكية في إنشاء عدد من المؤسسات التعليمية الجديدة في البلاد (٩٠) والتي كانت تهدف من إنشائها تحقيق أغراضها المتعددة، فقد شكل عمداء ثمانية كليات يسوعية في الولايات المتحدة الأمريكية جمعية للأشراف على النشاط التعليمي الأمريكي في العراق كان واحد من نشاطاتها أن فتحت مدرسة ثانوية في بغداد في عام ١٩٣٢ تحت اسم كلية بغداد نفسها إلى كلية باسم كلية بغداد (٩٣)٠

في الوقت نفسه خلقت حالة الترددي حالات واضحة من التناقض والإفرازات بشكل أعمق عما كان عليه في سابقتها من سنوات الأزمة (٩٠) ففي الوقت الذي كانت فيه حالة ضيق العيش والعسر المالي قد عم البلاد شمالا وجنوبا ، تجد انه قد ظهرت حالات شاذة تماما إذ ازداد الطلب على المواد الإنشائية لبناء الدور من قبل أغنياء المدن وكبار الملاكين وبخاصة في بغداد رغبة منهم كمحاكاة لطراز المعيشة التي يتمتع بها الخبراء والمستشارين البريطانيين في البلاد فقد أنفقوا على بناء تلك الدور مايزيد على خمسة

ملايين من الباونات وبلغت نفقت الواحدة منها عشرات ألالوف من الرييات (٩٤) ومن التناقضات التي برزت بشكل واضح أيضا ففي الوقت الذي كان فيه العد التنازلي للحجاج منذ بداية الأزمة بشكل مستمر والذي وصل إلى ٥٨ حاجا في عام ١٩٣٢ وهو يعادل عشر عدد الحجاج للسنة الأولى من الأزمة، (٩٥) في المقابل انتشرت ظاهرة اليانصيب (٩٦) والريسز والقمار وراجت تجارة المخدرات (الأفيون) بشكل واسع لدرجة أصبح تداولها مسموحا به وطبق عليها قانونا خاصا في هذا الجانب (٩٧)

في الوقت نفسه ولدت هذه المآسي حالة الضعف النفسي والتذمر والاستياء من الحياة. وشجعت هذه الحالة إلى ضعف العقيدة والأيمان لدى اغلب الناس ، واخذوا يلتجئون إلى الخرافات التي لاقت رواجا واسع للخروج من المأزق الذي هم فيه . إذ مال البسطاء من الناس إلى مسألة مناجاة الأرواح والشياطين والفال والطيرة وقراءة الطالع اعتقادا منهم أن ذلك سيوفر لهم حلا لبعض مشاكلهم أو انه سيفسر لهم بعض الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية التي كان من الصعب على عقولهم إيجاد حلا لها أو لإزالة المخاوف والوسوس والسحر الذي اخذ جزءا كبيرا من عقليتهم فكانوا لاينجزون عملا حتى يعرفوا مستقبلهم فيه عن طريق من يكشف لهم من الدجالين والمشعوذين الذين يستنزفون عقولهم وأموالهم بشكل يجعلونهم أسيرين لأقوالهم إذ يستنجزون أداء إعمالهم بأعمال خرافية اعتقادا منهم أنها ستخلصهم من مشكلات وقعوا في شركها وامتدت هذه الخرافات لتصل إلى عقول الوسط الثقافي من الناس أيضا وبخاصة في مسألة مناجاة الأرواح التي لاقت رواجا وقبولا واسعا في المجتمع واحد من تلك النماذج أن المحامي سليمان فيضي احد محامي البصرة ادعى أن له القدرة في تحضير أرواح الشخصيات المهمة من الوسط السياسي في البلاد واستطاع أن يستقطب أعداد كبيرة من الناس في هذا الميدان (٩٨)

إلى جانب ذلك امتد تأثير هذه الأمور لتصل إلى مسائل الصحة والمرض ، فأعتقد العامة من الناس أن شفاء المريض لا يتم إلا بزيارة إلى رجال الدين حسب المعتقد كالملا أو القس أو الحاخام أو زيارتهم للمساجد أو الدور المقدسة أو القبور أو ماشابه ذلك ، فكانوا ضحية لتلك الخرافات . ففي عام ١٩٣٣ توفي احد طلبة ثانوية بغداد على يد احد أولئك الدجالين بعد أن سجنه وعذبه اعتقادا من والدته انه سيشفيه من مرض عقلي أصيب به (٩٩) وشبهات تلك الضحايا امتدت إلى مسائل والأطفال والتي تكاد لاتحصى إعدادها

وفنونها والتي أدت إلى نتائج وخيمة في حدوث حالات من الوفيات الكبيرة بين الأطفال .
ففي البصرة وحدها بلغ ماسجلته الإحصائيات الرسمية لأعداد الوفيات بين الأطفال خلال
سنوات الأزمة ٨٧٠٧ طفلا وهي لاتشكل المعلومات الصحيحة للخلل في تسجيلها . في
حين لم تتجاوز أعداد الولادات فيها في الفترة نفسها عن ٣٧٧٥ طفلا (١٠٠) .

نهاية الأزمة وآثارها

بحلول عام ١٩٣٣ وعلى اثر السياسة الاقتصادية الجديدة التي سلكتها الدول
الكبرى ، انعكست نتائج ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بنوع من التحسن وبخاصة في
الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والدول الأوربية الأخرى (١٠١) إذ تحسنت
أسعار المنتجات الزراعية وحركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية ، وهذا ما حل في
العراق أيضا (١٠٢) ولكن على الرغم من أن حالة التحسن في هذا الجانب كانت
سريعة نسبيا إلا أن تأثيرها على زوال المظاهر الاجتماعية السلبية كان بطيئا في البلاد
ويرجع سبب ذلك الى مايلي :

أولا – استمرار بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية في جوانب الحياة الاقتصادية ، إذ كانت
هناك حالات إفلاس مستمرة بين وسط التجار ، وسجلتها الإحصائيات في السنوات
١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥ بحدود ١٣ ، ١٥ ، ١٢ حالة (١٠٣) كما بقيت ظاهرة البطالة
مستمرة ودون معالجة وبخاصة بالنسبة للفلاحين والعمال ، إذ اضطر بعض أصحاب
المكابس الى تعطيل أعداد كبيرة من العمال وصل في عام ١٩٣٤ الى نصف أعداد
العاملين في مكابسهم في الوقت الذي رافق ذلك حالة الكساد الكبير في الأعمال (١٠٤)
ثانيا – حالة التطبع الذي اكتسبه المجتمع العراقي على المظاهر الاجتماعية السلبية التي
كانت قد تعمقت تدريجيا بمرور الوقت مع حالة تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد أن
أصبحت حالة مألوفة تكاد أن تكون جزءا من حياتهم اليومية تركت بدورها بصمات مؤثرة كان
من الصعب زوالها بسهولة ولهذا فقد بقيت تلك المظاهر السلبية حالة واضحة تكاد
لايختلف البعض منها في أرقامها عن ماكان في سنوات الأزمة الاقتصادية . إذ خلقت
حالة فقدان الصبر على احتمال قسوة الحياة الى ظهور حالات عديدة من الانتحار (١٠٥) كما
استمرت المباغي العلنية ولم تفكر الدولة بغلقها بل بقيت مفتوحة ولم تطرح قضية إلغائها

إلا في عام ١٩٣٦ . (١٠٦) كما استمرت حالة انخراط المومسات في تلك المباغي (١٠٧) في الوقت نفسه استمر ماكان يقع في تلك المباغي من جرائم مختلفة التي كانت تتكرر أسبابها وبخاصة في مسألة غسل العار وتعدي المومسات على الزبائن . (١٠٨) من جانب آخر استمرت جرائم السرقة وجرائم المخلة بأمن الدولة والقتل وعكست حقيقة ذلك ماسجلته الإحصائيات الرسمية عن أعداد السجناء . فلم يكن هناك سوى انخفاض نسبي في أعدادهم ، إذ بلغ أعداد الداخلين للسجن في عام ١٩٣٣ بحدود ٢٠٩٧٦ سجينا وانخفض جزئيا في عام ١٩٣٤ الى ١٢٥٢١ سجينا وهذه الأرقام تشكل قياسا الى ماسجلته الإحصائيات في الأعوام ١٩٢٩ و١٩٣٠ و١٩٣١ و١٩٣٢ وبلغت ١٧٥٧٢ و٢٠٠٢٢ و٢٠٢٠٨ و٢١٨٧٢ سجينا في تلك الأعوام حالة مقارنة نسبيا والتي تفسر عن ظاهرة استمرار الجرائم المختلفة . (١٠٩)

وعلى الرغم من أن حالة العد التنازلي في أرقام الجرائم تعكس عن اختفاء كثير من الظواهر الاجتماعية السلبية إلا أن آثار البعض منها بقيت مستمرا لفترة زمنية طويلة بعد نهاية الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن جاءت نتيجة هذا التباين في بناء المجتمع العراقي بالنسبة لشرائحه الاجتماعية سواء في حجم أو دخل هذه الشريحة أو تلك من جهة أو في أقسام المجتمع الثلاث من جهة أخرى ، إلى التباين في تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية على الواحد من تلك الشريحة أو القسم عن الأخرى . إذ كانت الأزمة اشد وطأة على الطبقة الوسطى عن ماحل على الطبقة العليا . بسبب الدخل المحدود للأولى وما كانت تعاني من شطف العيش ، التي قد شكلت نسبتها جزءا كبيرا من المجتمع العراقي .

المختصرات

دار الكتب والوثائق بغداد	د . ك . و . ب .
مركز وثائق البصرة	م . و . ب .
سجلات محافظة البصرة	س . م . ب .
سجلات بلدية البصرة	س . ب . ب .
سجلات البلاط الملكي	س . ب . م .

هوامش البحث

- (١) الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٩ - ١٩٥٨ ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٤١ - ١٤٢ و ١٤٦ - ١٤٧ و ١٥٠ .
- (٢) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص ١٢١ .
- (٣) المصدر نفسه .
- (٤) بلغ معدل انخفاض أعداد المجتمع البدوي في العراق من ٢٩٣ ألف نسمة في عام ١٩٠٥ إلى ٢٣٤ ألف نسمة في عام ١٩٣٠ ، في حين كانت الزيادة الحاصلة في التفاصيل ينظر رونوفن بيير ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، ط٣ ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٦١ — ٢٧٦ . وينظر كمال مظهر احمد ، (العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ — ١٩٣٣) ، أفاق عربية العدد ٧ ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ وما بعدها .
- (٥) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- (٦) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة المجتمعين الريفي والمدني في الفترة نفسها أن بلغت لأول من ١٣٢٤٠٠٠ نسمة إلى ٢٢٤٦٠٠٠ نسمة وللثاني من ٥٣٢ ألف نسمة إلى ٧٩٨ ألف نسمة ، محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (٧) هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص ١٨ .
- (٨) بقيت الحبوب والتمر رغم النزيلات الكبيرة في أسعارها مكدسة في المواني العراقية وبخاصة التمر التي كانت تشكل تجارته في العراق ثلثين أو أربع أخماس صادرات العالم . إذ اضطر معظم أصحاب المكابس وبخاصة في البصرة إلى غلق مكابهم لبقاء كميات كبيرة منه مكدسة في الميناء بحيث أن مجيء ١٠٠ باخرة تجارية إلى الميناء خلال يومين لم يؤثر على أسعاره ولو نسبياً . العالم العربي العدد ١٨٥٠ في ١٩٣٠/٣/٢٦ والعدد ١٩٢٣ في ١٩٣٠/٨/٣ والعدد ٢٠٠٦ في ١٩٣٠/٩/٢٣ وينظر محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
- (٩) بلغ معدل قيمة البضائع لعام ١٩٢٩ بحدود ٥٦٤٤٨٢٨٥ ربيه للصادرات و ٩٨٢٣٢٨٤٠ ربيه للواردات انخفضت اثر الأزمة في سنتها الأولى إلى ٤٠٧١٢٦٤٢ ربيه للصادرات و ٧١٣٨١٦١٥ ربيه للواردات . متي عقراي ، العراق الحديث ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ١٤٢ .
- (١٠) بلغت مظاهر إفلاس التجار حداً غير طبيعياً ، فقد وصلت أعدادهم ما بين تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى مايس ١٩٣٠ بحدود ٧١ تاجر توقف عن الدفع بلغ أعدادهم بالعاصمة وحدها ٤٨ تاجر في حين لم يصل أعداد المفلسين في عام ١٩٢٨ عن ٨ اجر وفي عام ١٩٢٩ عن ١٧

- تاجر . مجلة لغة العرب جـ ٢ سنة ٩ - ١٩٣١ ص ١٥٦ وجـ ٥ سنة ٨ - ١٩٣٠ ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .
- (١١) العالم العربي العدد ١٩٩٧ في ١٩٣٠/٩/١٢ والعدد ٢١٢٨ في ١٩٣١/٢/١٩ والعدد ٢٣٩٢ في ١٩٣١/١٢/٣١ وينظر العراق العدد ٣٠٥٦ في ١٩٣٠/٤/٢١ والعدد ٣٠٥٩ في ١٩٣٠/٤/٢٤ والعدد ٣٢٦٩ في ١٩٣٠/١٢/٣٠ والعدد ٣٣٣٧ في ١٩٣١/٣/٢٣ .
- (١٢) العالم العربي العدد ١٧٦٣ في ١٩٢٩/١٢/١٠ والعدد ١٧٧٢ في ١٩٢٩/١٢/٢٠ والعدد ١٨٠١ في ١٩٣٠/١/٢٨ والعدد ١٨٠٩ في ١٩٣٠/٢/٥ والعدد ١٨١٠ في ١٩٣٠/٢/٦ والعدد ١٨١٢ في ١٩٣٠/٢/٨ والعدد ١٨٢٢ في ١٩٣٠/٢/٢٠ .
- (١٣) العالم العربي العدد ٩٦٠ في ١٩٣٠/٨/٢٧ .
- (١٤) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
- (١٥) منتشاشفيلي . أ.م ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٩ .
- (١٦) العراق العدد ٣٠٥٧ في ١٩٣٠/٤/٢٢ وينظر مجلة لغة العرب جـ ٢ ، سنة ٩ ، ١٩٣١ ، ص ١٥٨ .
- (١٧) العراق العدد ٣٠٦٢ في ١٩٣٠/٤/٢٨ والعدد ٣٢٨١ في ١٩٣١/١/١٣ والعدد ٣٢٩١ في ١٩٣١/١/٢٥ والعدد ٣٢٩٣ في ١٩٣١/١/٢٧ وينظر العالم العربي العدد ٢٠٩٤ في ١٩٣١/١/١٠ والعدد ٢١٠٧ في ١٩٣١/١/٢٥ وينظر م . و ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ٢٦٤١ (موظفو المالية ١٩٣٠) و ١٦ و ٢٢ و ٢٧ وينظر م . و ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ١٠٥٦٣ (جباية ضريبة الأملاك ١٩٣١) و ٢٠ .
- (١٨) العراق العدد ٣٠٥٧ في ١٩٣٠/٤/٢٢ .
- (١٩) العالم العربي العدد ٢٠٣٥ في ١٩٣٠/١٠/٢٥ وينظر العراق العدد ٣٢٢١ في ١٩٣١/٣/٤ وينظر م . و ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ٤٥٩٩ (سرقات ١٩٢٩ - ١٩٣١) و ٦٣ - ٦٤ وينظر م . و ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ٧٥٣٢ (سرقة أموال قطار ١٩٣٠ - ١٩٣١) .
- (٢٠) الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، بغداد ، ١٩٣٢ ، ص ٥٩ .
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٦٦ - ٦٧ .
- (٢٢) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

- (٢٤) بلغ عدد المصابين في عام ١٩٢٦ بمرض السفلس ٦٩٣٩ والسيلان ٦٠٨٥ كأعلى نسبة قبل الأزمة ، في حين سجلت الإحصائيات حالات الإصابة في السنة الأولى من الأزمة في عام ١٩٢٩ بحدود ١٤١٨٤ بالسفلس و٨٦١٤ بالسيلان . متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .
- (٢٥) الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .
- (٢٦) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ٦٧ و ٥٩ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ٥٣ — ٥٤ و ٥٩ .
- (٢٩) العالم العربي العدد ٨٧٩ في ٣٠/٤/١٩٣٠ والعدد ١٩٠٠ في ٢٥/٥/١٩٣٠ .
- (٣٠) رفعت الدولة ميزانية الشرطة من ٨١٨٦٢٨٠ ربيه في عام ١٩٢٩ الى ٨٢٣٧٥٠٠ ربيه في عام ١٩٣٠ وتخصيص مبالغ جديدة بلغت ٥١٢٢٠ ربيه في العام نفسه إضافة إلى زيادة قوة الشرطة بتعيين ٥٧٠ شرطي إلى جانب القوة السابقة . الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (٣١) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .
- (٣٢) العالم العربي العدد ٢٠٣٥ في ٥٢/١٠/١٩٣٠ .
- (٣٣) الحكومة العراقية، المصدر السابق ، ص ٥٨ .
- (٣٤) الياهو دنكور ، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ٢٦٨ .
- (٣٥) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
- (٣٦) بلغ مجموع المدارس المفتوحة في منطقة الفرات الأوسط في عام ١٩٢٩ في الحلة وكربلاء والنجف بحدود ٣٨ مدرسة كانت الأخيرة أعلى عدد لم تزد مدارسها عن ١٦ مدرسة وبلغ أعداد الطلبة بحدود ٢٢٤٧ طالب من ضمنها ٢١٢ طالبة فقط ولم تبلغ الزيادة في عام ١٩٣٠ سوى ١٧١٥ طالب و٦ مدارس فقط لمناطقها الثلاثة . الحكومة العراقية ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات من ١٩٢٤ — ١٩٣٨ ، بغداد ، ١٩٣٨ ، ص ١ .
- (٣٧) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص ١٩٩ .
- (٣٨) خليل إبراهيم احمد ، تطور التعليم في العراق ١٨٦٩ — ١٩٣٢ ، ط ١ ، البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٢ .
- (٣٩) الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ٥٩٧ .
- (٤٠) غانم سعيد ، التعليم الأهلي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٩٢ — ٩٦ .

- (٤١) عدلت ميزانية التعليم في عام ١٩٣٠ عنه في عام ١٩٢٩ من ٢٧٨٨٥٠ ربيه إلى ٢٨٨٠٧٥ ربيه . . الحكومة العراقية ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ ، بغداد ، ١٩٣٤ ، ص ١ .
- (٤٢) طالب مشتاق ، أوراق أيامي ١٩٠٠ — ١٩٥٨ ، ج ١ ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٣ .
- (٤٣) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٣٥٨ .
- (٤٤) طالب جاسم محمد الغريب ، ميناء البصرة دراسة تاريخية ١٩١٥ — ١٩٥٦ ، البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .
- (٤٥) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ — ١٩٥٠ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٣١٢ .
- (٤٦) نوري عبد الحميد خليل (خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩ — ١٩٤١) ، المؤرخ العربي ، العدد ٢٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٣ .
- (٤٧) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
- (٤٨) محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٣٠ ، ص ٢٣٢ و ٢٥٥ .
- (٤٩) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ و ٢٦٦ — ٢٧٢ و ٣٥٤ .
- (٥٠) للتفاصيل ينظر المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ — ٢٧٢ و ٣٥٤ وينظر د.ك.و.ب. ، ملفه رقم ٣١١/١٧٨٥ ، س.ب.م. مصور ميكروفيلم (العمال وشؤونهم) و ٤ ص ١٨ — ٢٠ و ٢٩ . وينظر العراق العدد ٣٢٤٧ في ١٩٣٠/١٢/٤ والعدد ٣٢٧٢ في ١٩٣١/١/٢ . وينظر العالم العربي العدد ٢٢٩٠ في ١٩٣١/٩/١ والعدد ٢٢٣٤ في ١٩٣١/٦/٢٦ والعدد ٢٢٨٩ في ١٩٣١/٨/٣٠ والعدد ٢٣٢٢ في ١٩٣١/١٠/٧ . وينظر صدى العهد العدد ٤ في ١٩٣١/٧/٨ . وينظر منتشاشفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ — ٢٨٠ . وينظر طالب جاسم محمد الغريب ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
- (٥١) الحكومة العراقية ، التقرير الإداري عن ميناء البصرة لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص ٣٨ . وينظر محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٣٠ ، ص ٢٤٩ . وينظر ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .
- (٥٢) شيد البريطانيون في عام ١٩٣١ بناية كبيرة للميناء كلفت الحكومة العراقية مبالغ كبيرة لدرجة أن الكولونيل وارد مدير الميناء اعترف بمخالفتها للضرورة الاقتصادية فضلا عن ذلك فقد أقيم حفلا لذلك بلغت تكاليفه ١٣٥ ألف ربيه . وفي عام ١٩٣٢ ازدادت هذه التجاوزات حدودها إذ صرفت مؤسسة الميناء ٣٣٦٧٥ دينار لثلاثين موظفا أجنبيا على شكل رواتب

- و٤٩٤٦ دينار دفعتها لصندوق تقاعد الموظفين البريطانيين لحسابهم مع مبالغ أخرى صرفت لأغراض الراحة والسكن لهم . كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩ و ٥٣ الأيام العدد ٥٧ في ١٩٣٤/٥/٩ وينظر الأهالي في ١٩٣٣/٦/١٢ .
- (٥٣) العراق العدد ٣٩٣٦ في ١٤ / ١٢ / ١٩٣٢٠ .
- (٥٤) بلغ المستحصل من الضرائب الكمر كية ورسوم الإنتاج لعام ١٩٣٠ بحدود ٢٧٦ لك ربيه وهذا الرقم أضعاف مااستحصل خلال الحرب العالمية الأولى البالغ ٥٤ لك ربيه . منتشاشفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .
- (٥٥) العالم العربي العدد ٢٢٤٠ في ١٩٣١/٧/٤ والعدد ٢٢٩٩ في ١٩٣١/٩/١١ والعدد ٢٣٧٠ في ١٩٣١/٢/٢ . وينظر الأيام العدد ٢٢ في ١٩٣٠/٢/٢٧ والعدد ٢٣ في ١٩٣٠/٣/١ .
- (٥٦) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .
- (٥٧) الحكومة العراقية ، التقرير الإداري لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣١ ، بغداد ، ١٩٣٣ ، ص ٥٢ .
- (٥٨) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .
- (٥٩) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣١ ، ص ٦٠ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، ص ٤٥ و ٦٤ — ٦٥ .
- (٦١) م . و . ب . س . م . ب . ملفه رقم ٢١٢٣ (السجناء في عام ١٩٣١) كتاب دائرة بلدية البصرة الرقم ٣٤٧٩ في ١٩٣١/١١/٣٠ إلى مديرية لواء البصرة .
- (٦٢) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣١ ، ص ٥٩ .
- (٦٣) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .
- (٦٦) المصدر نفسه ، ص ٥٢ و ٥٤ .
- (٦٧) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .
- (٦٨) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .
- (٦٩) الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .
- (٧٠) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ٥٦ .
- (٧١) العالم العربي العدد ٢٢٥١ في ١٩٣١/٧/١٧ .

- (٧٢) الحكومة العراقية ، التقرير الإداري لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص٤٥و٦٤و٦٥ .
- (٧٣) وصلت أسعار المنتجات الزراعية وبخاصة التمر إلى حدوده الدنيا قياسا للسنة الأولى للأزمة ، إذ بلغ انخفاض أسعار الأنواع المعدة للتجارة وهي الحلاوي والخضراوي والزهدي والساير في عام ١٩٢٩ من (٦٤٨٥،٦٥٦٥،٨٦٠٦،١٢٩٧٠) إلى (٢٠٥٠٠،٤٥٢٤،٣٥٣٨،٣٢٦٨) في عام ١٩٣٢ . الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨٤ — ٧٨٥ .
- (٧٤) خفضت الدولة الرسوم الكمر كية على تجارة منتجات التمر بنسبة ١% . مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .
- (٧٥) كلفت الحكومة العراقية الخبير البريطاني اونست داوسن بمعالجة مشكلة ملكية الأراضي فير عام ١٩٢٩ وقدم هذا الخبير في عام ١٩٣٢ تقريرا تحت عنوان كيفية التصرف بالأراضي والمسائل المتعلقة بذلك ، طبع في بغداد عام ١٩٣٢ تضمن دراسة تفصيلية عن القوانين الخاصة بملكية الأراضي .
- (٧٦) كابلين ام لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة حامد الطائي و د. حطاب صكار العاني ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٨٧ .
- (٧٧) عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ص ٦٠ — ٦٣ و ١٦٤ — ١٧٠ .
- (٧٨) للتفاصيل عن دور اليهود السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري وغير ذلك . ينظر علي إبراهيم عبده وخيرية قاسميه ، يهود البلاد العربية، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ص ١ — ١٥ و ٤٧ — ٤٨ و ٥٤ — ٥٥ وينظر خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ — ١٩٥٢ ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٦٩ و٧٣ — ٧٤ و ٧٨ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٢ — ٩٣ و ١٠٤ . وينظر صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣ . وينظر فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٦١ — ٧٢ .
- (٧٩) لقد كان أصحاب اغلب البنوك الأهلية وبيوت الحسم (الوسيط بين رجال الأعمال والبنوك) بأيدي اليهود بشكل يستلفت النظر وبخاصة وقد ساهم الانفراد بذلك انه لم يكن في العراق حتى سنة ١٩٣٨ قانون يقيد أعمال البنوك ويحول مراقبتها من قبل الحكومة أو إخضاعها لقيود قانونية خاصة ويحدد أعمال أي شخص يزاول أعمال البنوك التجارية من جهة

- ولكون أن المسلمين حتى وقت قريب اعتبروا الفائزة رباء" محرما في حين أن اليهود استحلوا ذلك من جهة اخرى. سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ص ٤٤٧ — ٤٤٩ .
- (٨٠) أصدرت الدولة قانون الطائفة الإسرائيلية رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ والنظام الملحق رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ الذي منح اليهود امتيازات قانونية ومالية بوجه خاص . حامد مصطفى (مدد الصهيونية من الأوقاف العراقية) آفاق عربية العدد ٩ سنة ١٩٧٨ ، ص ص ٧٣ — ٧٥ .
- (٨١) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبداية التحرك ، بيروت، ١٩٨١ ، ص ٥٠ .
- (٨٢) العالم العربي العدد ٢٥٤١ في ١٦/٦/١٩٣٢ . والعدد ٢٥٥٩ في ٧/٧/١٩٣٢ وينظر الأخاء الوطني العدد ٢٤٩٣ في ٢٧/٦/١٩٣٢ والعدد ٢٥٠٠ في ٤/٧/١٩٣٢ وينظر الاستقلال العدد ٢٤١١ في ١١/١/١٩٣٣ .
- (٨٣) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ٥٣ .
- (٨٤) م.و.ب. ، س.م.ب. ملف رقم ٤٠٨٨ (استخبارات ١٩٣٢) كتاب لواء البصرة ٦١٩ في ١٦/١١/١٩٣٢ إلى مديرية شرطة لواء البصرة .
- (٨٥) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ص ٥٠ — ٥١ .
- (٨٦) العالم العربي العدد ٢٥٠٤ في ١٠/٥/١٩٣٢ والعدد ٢٥٠٦ في ١٢/٥/١٩٣٢ .
- (٨٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ط ٥ ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص ١١٨ — ١٣٤ و ص ص ١٢٦ — ١٣٠ و ص ص ١٦٩ — ١٣٦ .
- (٨٨) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ٤٦ .
- (٨٩) المصدر نفسه ، ص ٥١ و ٥٤ .
- (٩٠) م.و.ب. ، س.م.ب. ملف رقم ٢٢٢٣ (ملفه المومسات ١٩٣٢) كتاب مديرية شرطة لواء البصرة ٢٥٣ في ٢٧/١/١٩٣٢ إلى بلدية البصرة .
- (٩١) م.و.ب. ، س.م.ب. ملف رقم ٣٦٧١ (البغاء السري ١٩٣٢) .
- (٩٢) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ص ٥٠ — ٦١ .
- (٩٣) خليل احمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .
- (٩٤) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
- (٩٥) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ٣٩ .

- (٩٦) الرقيب العدد ٤٢ في ١٤/١٢/١٩٣٢ .
- (٩٧) الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢ ، ص ٥٣ .
- (٩٨) م . و . ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ٤٣٦٣ (مناجاة الارواح ١٩٣٢) .
- (٩٩) للتفاصيل ينظر متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦٨ — ٢٧١ .
- (١٠٠) الحكومة العراقية ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات ١٩٢٨ — ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ١٠ .
- (١٠١) بيرونوفن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٥ — ٢٩٣ .
- (١٠٢) العالم العربي العدد ٢٤٩٤ في ٢٩/٤/١٩٣٢ والعدد ٢٥٠٨ في ١٥/٥/١٩٣٢ .
- (١٠٣) الياهور دنكور ، ، المصدر السابق ، ص ١٠٢٦ .
- (١٠٤) الأيام العدد ٧٣ في ٢٩/٨/١٩٣٤ .
- (١٠٥) الرقيب العدد ١٦٤ في ٩/٥/١٩٣٤ .
- (١٠٦) متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
- (١٠٧) م . و . ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ٢٢٢٣ (ملفه المومسات ١٩٣٣) .
- (١٠٨) م . و . ب . ، س . م . ب . ملفه رقم ٢٨٠٤ (ملفه حكم الإعدام ١٩٣٣) .
- (١٠٩) الياهور دنكور ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .